NPT/CONF.2015/PC.III/SR.6

Distr.: General
16 May 2014
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

محضر موجز (جزئي)* للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد رومان – موري ..... (بيرو)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن القضايا المتعلقة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يُعد محضر موجز لبقية الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-03734 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:٠٠.

١ - السيد أورايلي (أيرلندا): قال إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو برنامج الأسلحة النووية المُعلن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وهي الدولة التي أعلنت انسحابها من المعاهدة وتحاول تبرير سعيها لإنتاج الأسلحة النووية بذرائع الردع ذاتها التي ساقتها الدول الحائزة أسلحة نووية. ولا يمكن أن يبرر الردع النووي الاحتفاظ بهذه الأسلحة غير الإنسانية أو اقتناءها، إذ يؤدي ذلك إلى تفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية والتسبب في مشاكل مستعصية في مناطق أخرى. ويرحب وفد بلده بالتقدم المحرز مؤخرا في الجهود الرامية إلى تسوية القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، ويؤيد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) للتعامل مع الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وأضاف أنه في ظل عدم إحراز أي تقدم في توسيع نطاق التدابير الفعالة لنزع السلاح، فإن الركيزة الثالثة للمعاهدة، المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، هي المنفعة الوحيدة المتاحة للدول غير الحائزة أسلحة نووية. ولمبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية دور رئيسي يجب أن تؤديه في مكافحة السرطان وفي مجالات أخرى تتعلق بالصحة. وقد قدمت أيرلندا تبرعات خارجة عن الميزانية لهذه المبادرة في عام ٢٠١٣، تحديدا لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان. والمعاهدة ليست تمييزية في جوهرها ولكن توافقها مع الغرض باعتبارها عامل دفع لجهود عدم الانتشار النووي وضمانة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية قد نال منه عدم الالتزام بصميمها لعدة عقود. وقد دشنت الدول غير الحائزة أسلحة نووية مبادرات مثل اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي. وكشف المؤتمران الدوليان المعنيان بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية عن القصور الشديد، على المستويين الوطني والدولي، في القدرة على الاستجابة للمعاناة والوفيات المحتملة بين السكان المدنيين الأبرياء. وعلاوة على ذلك، وبرغم التأكيدات المتكررة على عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، يمكن القول إن المخاطر المرتبطة بحيازة الأسلحة النووية والاحتفاظ بها في وقت السلم آخذة في التزايد. وعلى الحكومات المسؤولة التزام بحماية صحة مواطنيها ورفاههم.

٣ - كما ذكر أن الدول تواجه خيارات حاسمة على صعيد السياسات لم يعد من الممكن تجنبها. فالمادة السادسة من المعاهدة تتطلب من الدول التي وقعتها وصدقت عليها اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح. ومما يدعو للدهشة أن تظل الحاجة لدعوة الدول إلى الانخراط في مباحثات بشأن هذه التدابير قائمة بعد مرور نصف قرن. والخيارات الواردة في ورقة عمل ائتلاف البرنامج الجديد متوافقة تماما مع المادة السادسة ومع الإجراء ١ من خطة عمل عام ٢٠١٠. وينبغي أن تبدأ الدول مناقشات للوفاء بالتزاماتها بجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية.

٤ - السيد ساركي (نيجيريا): قال إن ثمة ضرورة أخلاقية لتجنب العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية لأنه قد يُهلك الكوكب بأكمله. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلده أن نزع السلاح النووي يظل المسار الوحيد الفعال لمنع الانتشار. وتؤيد نيجيريا بوصفها عضوا في فريق إنهاء حالة التأهب وفي مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPDI)، جميع مبادرات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بما فيها زيادة الشفافية، وإنهاء حالة التأهب التشغيلي للأسلحة النووية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر

الشامل للتجارب (CTBT)، ومحاولات التفاوض للتوصل إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT). كما شاركت نيجيريا في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، وفي المؤتمرين الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

٥ - وأشار إلى أن تنفيذ خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يظل أساسا مناسبا للمداولات. وكتدبير لبناء الثقة، ينبغي عدم خفض التوقعات وعدم تعديل البنود المتفق عليها قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن الدول الحائزة أسلحة نووية قامت بمحاولات لتقليل مخزوناتها، فإن عليها التخلص من ترساناتها النووية بالكامل والامتثال لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وفي الوقت ذاته، أقل ما يُتوقع منها هو أن تقدم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة أسلحة نووية.

٦ - كما قال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يساعد في منع الانتشار الرأسي والأفقي ويضمن الشفافية. وتؤيد نيجيريا بدء نفاذ معاهدة بليندابا لعام ٢٠٠٩. كما تدعو إلى انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط المقرر عقده في عام ٢٠١٤ كما خُطط له.

٧ - وذكر أن نيجيريا تؤيد حماية الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي أن تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع جميع الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عملها بشأن الأمن النووي، مع استمرار جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الرئيسية في مجالات متعددة. وتُشغل نيجيريا مرافق أبحاث، وقد استفادت من برنامج التعاون التقني الخاص بالوكالة.

٨ - واسترسل قائلا إن استمرار حوادث الاتجار بالمواد النووية يُعد تذكيرا بأنه لن تنعم أي دولة بالأمن في حالة وقوع أحد أعمال الإرهاب النووي. وقد اتخذت نيجيريا خطوات للتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إليها وأن تُخضع جميع المرافق النووية الحالية للضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩ - السيد ساديكوف (كازاخستان): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تحقق الأهداف المرجوة منها بعد. ومن المهم ضمان تنفيذ جميع الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب الركائز الثلاث للمعاهدة. ومن المؤسف أنه رغم التزام الدول بنزع السلاح النووي، ما زال هناك ما يكفي من الأسلحة النووية لتدمير الحياة على الأرض عدة مرات. وقد تخلت أربع دول كانت تمتلك أسلحة نووية في الماضي عن أسلحتها النووية؛ وهي بيلاروس وكازاخستان وجنوب أفريقيا وأوكرانيا. ولا يمكن ضمان عدم الانتشار النووي والأمن العالمي إلا بنزع السلاح النووي على نحو سريع وتام. وتؤيد كازاخستان اعتماد إعلان عالمي بشأن جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، وهو ما يدعم التوصل إلى اتفاقية الحظر التام للأسلحة النووية.

١٠ - وذكر أن عام ٢٠١٤ يشهد الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة نيفادا - سيميبالاتينسك المناهضة للأسلحة النووية والتي استهدفت القضاء على التهديد النووي ليس في كازاخستان وحدها بل في جميع أنحاء العالم. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، أُغلق موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك بقرار رئاسي. ولتخليد ذكرى الحدث، سينعقد مؤتمر عالمي لمكافحة الأسلحة النووية في سيميبالاتينسك. كما يشهد عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية

الخامسة لاعتماد قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٤، الذي اقترحته كازاخستان، والذي حدد يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية. وينبغي لجميع الدول اتخاذ خطوات لتنفيذ القرار، بما في ذلك بتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية يشارك فيها الشباب ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية، وبدعم مشروع ”ATOM“ الذي يدعو الحكومات للتخلي عن التجارب النووية وضمان سرعة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

١١ - وأضاف أن مؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا بشأن الأمن النووي عززت نظام منع الانتشار، ودعمت الأمن العالمي، وخففت من خطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين. وستصبح معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب، إحدى الركائز الأساسية لنظام عدم الانتشار. وتشارك كازاخستان في مجموعة الخبراء الحكوميين لإعداد توصيات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٢ - وأعرب عن إيمان حكومة بلده الشديد بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تساهم في عدم الانتشار النووي والأمن العالمي. وقال إن الدول الأعضاء في هذه المناطق يحق لها الحصول على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا من الدول الحائزة أسلحة نووية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أصبحت آسيا الوسطى بالكامل منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن المأمول أن توقع خمس دول حائزة أسلحة نووية على بروتوكول الضمانات الأمنية السلبية الملحق بمعاهدة سيميبالاتينسك. ومن المؤسف أنه على الرغم من القرارات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، لم يُعقد بعد أي مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط؛ ويأمل وفد بلده أنه في وجود الإرادة السياسية والثقة بين بلدان المنطقة ستتم تسوية هذا الوضع.

١٣ - وقال أيضا إن التدابير الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا تحد من الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في استحداث برامج نووية سلمية، مع الامتثال التام لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المشاركة في تبادل التكنولوجيا والخبرة بدون تمييز وعلى نحو يمتاز بالشفافية. وتخطط كازاخستان لتطوير دورة الوقود النووي الخاصة بها وبناء محطات جديدة للطاقة النووية. وتنوي أن تعمل عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مبادرة الاستخدامات السلمية وصندوق الأمن النووي، وأن تقدم تبرعات لدعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تشارك في المفاوضات التي تستهدف إنشاء بنك دولي لليورانيوم منخفض التخصيب في كازاخستان. وقد شهدت المفاوضات بين بلدان مجموعة ٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي تقدما جديرا بالترحيب. واستضافت كازاخستان جولتين من المفاوضات في عام ٢٠١٣، وهي على استعداد للمساعدة في المداولات المستقبلية.

١٤ - السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو): قال إن جمهورية ترينيداد وتوباغو تؤمن تماما بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يمثل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، ولميثاق الأمم المتحدة. وبعد بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأربعة عقود، حان الوقت لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن وضع الطاقة النووية في العالم، ولوضع خط فاصل بين الأنشطة النووية المسموح بها والأنشطة النووية المحظورة. وتشارك ترينيداد وتوباغو في تعاون متعدد الأطراف في مجالات عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في

الأغراض السلمية، وتدعو جميع الدول الحائزة أسلحة نووية للامتثال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وللوفاء بالتزاماتها في المعاهدة. وهي تفخر بكونها عضوا في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة تلاتيلولكو.

١٥ - وأضاف أن ترينيداد وتوباغو من أقدم الدول المنتجة للهيدروكربون في العالم؛ وقد تزايد الطلب المحلي على المصادر المشعة، كما ازداد استخدام الأشعة في التطبيقات الطبية والصناعية. ونتيجة لذلك، أصبحت ترينيداد وتوباغو عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٢، وأطلقت برنامجا لضمان توافق قوانينها ولوائحها مع معايير الأمان الخاصة بالوكالة، بما في ذلك متطلبات التأهب للطوارئ. ومع ذلك، يساور حكومة بلده القلق البالغ بشأن استخدام البحر الكاريبي كطريق لنقل النفايات النووية والخطيرة، مما قد يسبب عواقب كارثية في حالة وقوع حادث. وتدعو حكومة بلده الدول المعنية إلى تعزيز الحوار بينها وبين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

١٦ - وذكر أن وفد بلده يشجع جميع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد على الانضمام إليها، ويحث الدول الحائزة أسلحة نووية على الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة. وقد شاركت ترينيداد وتوباغو في المؤتمرات الدولية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وهي تؤيد بدء عملية دبلوماسية للتفاوض تستهدف التوصل إلى صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية.

١٧ - السيد مويني (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن نزع السلاح النووي كان ينبغي أن يتحقق منذ وقت طويل، لكن انتشار الأسلحة النووية استمر بدلا من ذلك. ويجب تغيير هذا المسار، فالآثار الإنسانية الكارثية للتفجير النووي ستنتشر عابرة للحدود وستخلف آثارا وخيمة على بقاء الإنسان وعلى النظام الإيكولوجي المتزايد الهشاشة، وربما تؤدي إلى تدمير العالم. والحل الوحيد هو القضاء التام على الأسلحة النووية، التي لا ينبغي استعمالها مجددا أبدا تحت أي ظرف من الظروف. ولذلك ثمة حاجة لصك قانوني لتعزيز المعاهدة بحظر حيازة الأسلحة النووية واستعمالها، مع تهيئة الظروف المؤاتية لنزع السلاح النووي العام الكامل بوصفه أحد الأهداف الأطول أجلا. وبالنسبة إلى الدول الحائزة أسلحة نووية، يُعد تقليل ترساناتها والتدمير التام لمخزوناتها في النهاية ضرورة أخلاقية. فالمبدأ الأساسي هو قدسية الحياة الإنسانية.

١٨ - وذكر أن جمهورية تترانيا المتحدة والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية لا ترغب في حيازة الأسلحة النووية. وعلى غرار أغلب بلدان أفريقيا، تقع هذه البلدان على نحو متكرر ضحية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحكومة بلده طرف في العديد من الصكوك الإقليمية والعالمية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، التي تهدف إلى الحد من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقضاء عليها، ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٩ - واسترسل قائلا إن بطء وتيرة نزع السلاح النووي يضعف نظام منع الانتشار؛ وإنه ينبغي السعي لتحقيق الهدفين في الوقت ذاته نظرا للترابط الوثيق بينهما، ولتعزيز كلاهما الآخر. ويُعد تأخر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب من العوامل التي تعوق نزع السلاح الكامل. ويجب أن تنهي جميع الدول الحائزة أسلحة نووية برامجها النووية، وأن تجعل إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية ممكنة.

٢٠ - ونوه إلى أنه من المهم تنفيذ المعاهدة على نحو فعال ومتوازن. وقال إن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا رئيسيا في تهيئة بيئة مؤاتية لإنتاج الطاقة النووية والتعاون، وينبغي أن

توفر تثقيفا عن التكنولوجيا النووية في البلدان النامية، كبلده، وأن تمدها بالمساعدات الأخرى، على قدم المساواة، وبدون أي تمييز. ويجب أن تمتثل البلدان التي تحوز ترسانات نووية للمعاهدة بدون أي شروط مسبقة.

٢١ - وأضاف أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية هي مساهمة كبيرة في السلم والأمن الدوليين؛ وينبغي أن تصدق جميع الدول الحائزة أسلحة نووية على المعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة بدون تحفظات. وذكر أن بلده عضو في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ويؤيد المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الأمر الذي لن يساهم في الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وحدها، بل أيضا سيفيد المجتمع الدولي بأسره.

٢٢ - الآنسة ريتشاردز (جامايكا): قالت إن المجتمع الدولي، عشية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، يواجه حقيقة مقلقة تتمثل في كون التقدم المُحرز في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ محدودا للغاية. ويشاطر وفد بلدها غيره من الوفود في شواغلها بشأن عدم توجيه الاهتمام الكافي للركائز الثلاث للمعاهدة على حد سواء. كما أن موقف الدول الحائزة لأسلحة نووية إزاء التزاماتها القانونية، وتنامي أهمية الأسلحة النووية في مبادئ أمنها القومي وتحالفاتها، يثيران نفس القدر من القلق. وفي الوقت ذاته، فإن الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول التي لم تنضم إلى المعاهدة تستمر في تطوير ترساناتها النووية وتحديثها، مما يشكل تهديدا إضافيا للسلم والأمن الدوليين، وكل ذلك يهدد التوازن الدقيق بين أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار التي تتوخاها المعاهدة.

٢٣ - وأضافت أنه من الضروري ”للصفقة الكبرى“ التي مكنت من اعتماد المعاهدة أن تُنفذ نصا وروحا. ويجب أن تمتثل الدول الحائزة أسلحة نووية تماما لالتزاماتها وتعهداتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتخذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق هدف نزع السلاح التام والقابل للتحقق في إطار محدد زمنيا. كما يجب أن تعمل على تعزيز الشفافية كتدبير ضروري لبناء الثقة. وتؤيد جامايكا بشدة الدعوة إلى التبكير بعقد اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية وعقد مؤتمر متابعة بحلول عام ٢٠١٨، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨.

٢٤ - وأفادت بأن حكومة بلدها يساورها القلق البالغ بشأن الآثار الإنسانية الكارثية التي تنتج عن التفجير النووي، عرضيا كان أو متعمدا؛ وأنها تتطلع إلى المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المقبل، المزمع انعقاده في نهاية عام ٢٠١٤.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن بلدها، بوصفه من أوائل الموقعين على معاهدة تلاتيلولكو، لطالما اعترف بالدور الحيوي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي من خلال بناء الثقة. وفي هذا السياق، يأسف بلدها لتأجيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي يجب أن ينعقد دون المزيد من التأخير.

٢٦ - وقالت إنه مع اعتراف جامايكا بحق جميع الدول في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، فإنها تصر على ممارسة هذا الحق مع الامتثال التام لأحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق والضمانات. ويجب احترام دور الوكالة في تولي مهمتي الرصد والتحقق الضروريتين. ونظرا لأهمية الطابع العالمي للمعاهدة، يجب على الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تنضم إليها وأن تُخضع مرافقها للضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٧ - وذكرت أن المجتمع الدولي يجب أيضا أن يدرك الحاجة الملحة إلى القضاء على جميع تجارب الأسلحة النووية، وأن يحث الدول المدرجة في المرفق الثاني على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب تمهيدا لبدء نفاذها. وتعلق جامايكا أهمية كبيرة على الأمن والأمان النوويين. وقد أبرز حادث فوكوشيما دايتشي ضرورة ضمان أعلى معايير الأمان النووي، وخصوصا فيما يتعلق بنقل المواد النووية. وكررت الإعراب عن معارضة بلدها الشديدة لشحن النفايات النووية عبر البحر الكاريبي، بصرف النظر عن التأكيدات المقدمة بهذا الشأن. واختتمت بقولها إن الحوار الدائر، في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن النووي والإشعاعي والأمن في نقل المواد النووية والتعامل مع النفايات النووية، يأتي في وقت مناسب وله أهمية كبيرة.

٢٨ - الآنسة بوكارينيو (البرتغال): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل أساسا لنظام عدم الانتشار النووي؛ ويجب دعم ركائزها الثلاث على قدم المساواة. ولم تتحقق حتى الآن بعض معايير خطة عمل عام ٢٠١٠، وثمة حاجة إلى تجديد الالتزام ومشاركة جميع الدول لإنجاحها. ودعت الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد للانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة أسلحة نووية، وذلك لتعزيز نظام منع الانتشار. وذكرت أن بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون خطوة مهمة إلى الأمام، وسينهي جمود مؤتمر نزع السلاح الذي استمر تسعة عشر عاما. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب معيارا يجب أن يهدف الجميع إلى الوصول إليه.

٢٩ - وأضافت أنه فيما يتعلق بالانتشار النووي، لا يزال القلق البالغ يساور البرتغال حيال البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية. وتشيد البرتغال بالتقدم المحرز، من خلال خطة العمل المشترك وإطار التفاوض الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية. ويعد نظام الضمانات الشامل الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الملحق به، أداة أساسية في جهود عدم الانتشار ومعايير التحقق. وعلاوة على ذلك، يجب التمسك بالأساس المنطقي للتقدم الذي حددته المعاهدة، لأن أي خرق للضمانات يعني خرقا للمادة الثالثة وبالتالي سحب الحقوق التي تكفلها المادة الرابعة.

٣٠ - وأردفت قائلة إن الضمانات السلبية التي نتجت عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية قد أضافت قيمة إلى نظام عدم الانتشار النووي؛ لذلك تدعو البرتغال إلى إنشاء منطقة مماثلة في الشرق الأوسط. ويؤيد بلدها الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، بدون تمييز وطبقا للمعاهدة. ومن المهم أن تظل قضايا الطاقة النووية، وفي مقدمتها القضايا المتعلقة بالسلامة والأمن، في إطار شامل متعدد الأطراف. والبرتغال منخرطة بفعالية في عدد من المبادرات المعنية بالأمن النووي ومقتنعة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تتولى دور القيادة في هذا الصدد. وتستحق مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية، التي ساهم فيها بلدها من خلال الاتحاد الأوروبي، مزيدا من الاهتمام من قِبل جميع الدول الأعضاء؛ إذ أنها تدعم أنشطة قد يكون الاضطلاع بها صعبا ما لم تدعمها المبادرة.

٣١ - وذكرت أنه يجب معالجة عدد من التحديات العالمية الأخرى عشية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، منها أمن الفضاء الإلكتروني، وإمكانية الاعتماد على نظم الإنذار المبكر، واحتمال الخطأ في التقدير أو اتخاذ قرار بناء على

معلومات غير صحيحة من قبل سلطات القيادة الوطنية، وتنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الانتشار.

٣٢ - السيد نيازالييف (جمهورية قيرغيزستان): قال إنه على الرغم من أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تواجه تحديات غير عادية، يوجد أيضا عدد من الفرص الجديدة للتقدم في أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك المعايير الأربعة وستون الواردة في خطة عمل عام ٢٠١٠. ويتطلع وفد بلده إلى تقارير الدول الأطراف، وخصوصا الدول الحائزة أسلحة نووية، فيما يتعلق بالإجراءات الملموسة التي اتخذتها أو خططت لاتخاذها للحد من الأسلحة النووية بجميع فئاتها على نحو يمتاز بالشفافية وبلا رجعة. ويعلق بلده أهمية خاصة على سرعة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب وبدء نفاذها.

٣٣ - وأضاف أن من أكثر النهج الواعدة في نزع السلاح وعدم الانتشار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وما زال الأمل يحدو جمهورية قيرغيزستان بأن تقدم الدول الحائزة أسلحة نووية ضمانات أمنية سلبية لأطراف المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في شكل بروتوكولات ملزمة قانونا ملحقة بالمعاهدة. ويشاطر وفد بلده غيره من الوفود في القلق بشأن التأخير في عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ويأمل في انعقاد المؤتمر بنهاية عام ٢٠١٤.

٣٤ - كما ذكر أن العالم تغير كثيرا في السنوات الأخيرة، وظهرت تحديات جديدة فيما يتعلق بالانتشار. ولكي تظل المعاهدة صالحة للبقاء، لا بد لها وللنظام الأوسع نطاقا من التكيف مع الظروف المتغيرة، التي تشمل تنامي خطر الإرهاب النووي. وتعد الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية خط الدفاع الأول. وفي هذا الصدد، يؤيد بلده بشدة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات الدولية، بما في ذلك اعتماد البروتوكول الإضافي بوصفه معيارا للضمانات، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمجابهة تحديات الانتشار التي تمثلها الجهات الفاعلة من غير الدول. ويرحب بالتدابير العملية المحددة في بيانات مؤتمرات قمة الأمن النووي التي عقدت في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ومن الأمم المتحدة، اعتمدت حكومة بلده خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٣٥ - وقال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على قضية التخفيف من العواقب البيئية لتعدين اليورانيوم وأنشطة دورة الوقود النووي ذات الصلة بإنتاج الأسلحة النووية، وفي هذا الصدد، يوجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٨، بشأن دور المجتمع الدولي في تجنب تهديد الإشعاع في آسيا الوسطى. وتمثل العواقب البيئية للأنشطة المرتبطة بإنتاج الأسلحة النووية بُعدا مهما ولكن كثير ما يكون موضع تجاهل، للآثار الإنسانية للأسلحة النووية؛ كما يُعد دور التعليم والتدريب بوصفهما أداتين لدعم نزع السلاح وعدم الانتشار قضية حيوية أخرى ولكن كثيرا ما تكون موضع تجاهل.

٣٦ - السيد باشيتش (البوسنة والهرسك): قال إن الأسلحة النووية تظل تحديا رئيسيا أمام السلام والاستقرار العالميين. فما دامت الترسانات النووية موجودة فإنها ستمثل تهديدا للأمن. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الماضي، لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة جديدة بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي أكثر اتحادا في الجهود المبذولة لبناء عالم أكثر أمنا وأمانا.

وبصرف النظر عن العقبات والتأخيرات على مدار العقد الماضي، سيتيح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ فرصة مناسبة لإحراز تقدم حقيقي. وتؤيد البوسنة والهرسك إجراء مفاوضات بشأن عدم الانتشار النووي تمتاز بالشفافية والانفتاح وحسن النية. وعلاوة على ذلك، من المهم توافر قدر أكبر من الثقة بين الأطراف المعنية؛ فعندما تهدد الصراعات الاستقرار الإقليمي والعالمي، تكون الدبلوماسية والمفاوضات الحل الأمثل وتعزز الثقة المتبادلة. ويجب الحد من دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية.

٣٧ - وأضاف أن بلده على أهبة الاستعداد للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الطابع العالمي للمعاهدة، التي انضم إليها في عام ١٩٩٤ خلفا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. واعتمدت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك قرارا بشأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويدعو وفد بلده جميع الدول الأطراف للعمل بروح التوافق والمرونة للتوصل إلى نتيجة بناءة بشأن الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة، التي يعزز بعضها بعضا، والتي يجب إيلاء القدر ذاته من الأهمية لكل منها.

٣٨ - واختتم بقوله إن البوسنة والهرسك ترحب بمشاركة أقوى من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في جهود منع الانتشار النووي؛ إذ لن يتحقق الاستقرار والأمن في العالم إلا باتباع نهج شامل وبالتعاون الدولي.

٣٩ - السيد لوكي ماركيز (إكوادور): قال إن دستور عام ٢٠٠٨ في إكوادور يرسخ التزام البلد بنزع السلاح، ويحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية، كما يحظر جلب النفايات النووية أو السامة إلى الأراضي الوطنية. ولأكثر من نصف قرن، أظهرت إكوادور التزامها بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وشاركت منذ البداية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويكرر وفد بلده دعوة رؤساء دول وحكومات المنطقة للدول الحائزة أسلحة نووية لسحب تحفظاتها وإعلاناتها التفسيرية الانفرادية بشأن معاهدة تلاتيلولكو ولاحترام طبيعة هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. وسيؤدي التوسع في المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى رفع الوعي الدولي بعدم قانونية الأسلحة النووية ووضع الأساس لعالم أكثر أمنا. لذلك يعرب وفد بلده عن الأسف لعدم انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط ويدعو إلى انعقاد المؤتمر قريبا، في عام ٢٠١٤ إن أمكن، بمشاركة جميع بلدان المنطقة.

٤٠ - وأضاف أنه يجب أن يكون هناك توازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظرا لتهديد الأسلحة النووية لبقاء الإنسان، فإن الحظر التام لهذه الأسلحة وإزالتها هي الخيار الوحيد. وتستنكر إكوادور عدم إحراز أي تقدم في النقاط الاثنين والعشرين لخطة عمل عام ٢٠١٠، والخفض المحدود جدا لترسانات الدول الحائزة لأسلحة نووية. واستمرار الدول الحائزة أسلحة نووية في تحديث أسلحتها ووسائل إيصالها، وعدم إقدامها على أي إجراء للحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها العسكرية وسياسة الأمن الوطني بها أو لخفض مستوى التأهب، كل ذلك من دواعي القلق البالغ. وعلاوة على ذلك، لم يُحرز أي تقدم في الشفافية وتدابير بناء الثقة. ومن الضروري بدء مفاوضات بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية، ويشمل ذلك التوصل إلى اتفاقية بشأن حظر هذه الأسلحة وتدميرها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، يظل خطر استعمالها أو التهديد باستعمالها قائما. ويجب أن يُصاغ، بدون أي تأخير، صك عالمي ملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية لجميع

الدول غير الحائزة أسلحة نووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف.

٤١ - وقال إن أكوادور تدافع عن حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا للمعاهدة، وفي تطوير برامج أبحاثها العلمية والتكنولوجية على نحو يتسم بالمسؤولية. فاستعمال الأسلحة النووية يؤدي إلى آثار إنسانية كارثية. واختتم بقوله إن جميع الدول ملزمة بالقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويأمل وفد بلده أن تحضر الدول الحائزة أسلحة نووية المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، تعويضا عن تغيبها اللافت للنظر عن المؤتمرات السابقة.

٤٢ - السيد دي ماسيدو سواريس (الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OPANAL): قال إن جميع الدول الثلاث والثلاثين الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعضاء أيضا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منظمة دولية كاملة الأهلية، تأسست بموجب معاهدة تلاتيلولكو، ومسؤولة عن ضمان وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها، وفي مقدمتها الإبقاء على منطقة سريان المعاهدة خالية من الأسلحة النووية. ومن المتوقع منها أيضا أن تعمل على تطوير هدف نزع السلاح النووي في جميع المنتديات والمناطق الأخرى.

٤٣ - وأضاف أن آخر مؤتمر عام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في عام ٢٠١٣، اعتمد جدول أعمال يرمي إلى العمل مع المجتمع الدولي للتفاوض بشأن صوغ صك عالمي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية؛ كما يرمي إلى حث الدول على تعديل إعلاناتها التفسيرية التي أصدرتها إبان توقيع معاهدة تلاتيلولكو والتصديق عليها، أو على سحب تلك الإعلانات؛ وإلى دعم اتخاذ إجراءات ملموسة مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، ومع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن الصلة التي تكونت مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC) لها أهمية خاصة؛ فقد ذكرت تلك الجماعة في اجتماع القمة الثاني لها، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على وجه الخصوص وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعلانها الخاص بشأن نزع السلاح النووي.

٤٤ - وأشار إلى أن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنسق مع المناطق الأربع الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، ومع منغوليا، وإن كان المجال يتسع لاستغلال الإمكانات المتوقعة من هذا التعاون بشكل أفضل. وهي تتطلع للعمل مع إندونيسيا في التحضير للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، المزمع انعقاده عام ٢٠١٥. ومن المرجح أن يركز هذا المؤتمر على عدد من القضايا، منها تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ومنذ نحو ٥٠ عام، بدأت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مفاوضات بشأن معاهدة تلاتيلولكو على الرغم من الظروف السياسية والاستراتيجية التي لم تكن مؤاتية على الإطلاق في المنطقة، والتي لم تكن تفضي إلى التوصل لتفاهم استراتيجي. وبرغم هذه الصعوبات، تنعم الآن منطقة تربو مساحتها على

٢٠ مليون كيلومتر مربع، ويقطنها ٦٠٠ مليون مليون شخص، بالحماية من الأسلحة النووية.

٤٥ - السيد محجوب (الهيئة العربية للطاقة الذرية): قال إن الهيئة تستهدف تعزيز التعاون العربي وبناء القدرة في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بين الدول الأعضاء فيها. ولذلك تعدّ الهيئة برنامجا للباحثين والمتخصصين يشمل تنظيم مؤتمرات إقليمية. وتولي اهتماما خاصا أيضا لسلامة وأمن المنشآت النووية والمصادر المشعة، وتراقب جميع الممارسات التي تنطوي على خطر إشعاعي لتجنب الحوادث والاتجار والتخريب. كما أنشأت الهيئة شبكة من المراقبين لتبادل المعلومات والخبرات، ودعم التنسيق والمساعدة بين هيئات المراقبة العربية، وبالتالي تجنب ازدواجية الجهود، ولمعالجة جميع جوانب المراقبة النووية من خلال التدريب ودعم الضمانات تماشيا مع الاحتياجات الخاصة للدول العربية. وقامت كذلك بوضع خطط للمجموعات المتخصصة لتطوير عدد من المجالات، منها البنية التحتية، وبناء القدرة، واللوائح النووية، وإدارة النفايات المستنفدة. واتخذت الهيئة خطوات إيجابية لتحسين الأمن والسلامة وأبرمت عددا من اتفاقات التعاون مع الصين وجمهورية كوريا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأمل في المزيد من التعاون مع جميع الدول، الأمر الذي سيمكّنها من دعم التنمية في العالم العربي.

٤٦ - وأضاف أن الدول العربية تسعى إلى المزيد من التعاون للتوسع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مثل الرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولجميع الدول حق مشروع في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، وكذلك في الحصول على المعدات والتكنولوجيا لاستخدامها في الأغراض السلمية وفقا للمعاهدة. وتستحدث بعض الدول العربية برامج وطنية لبناء محطات طاقة نووية ومحطات لتحلية المياه. وتأمل الهيئة أن يتناول المؤتمر الاستعراضي السلامة والأمن النوويين، والوقود المستنفد، والنفايات المشعة، وأن يشجع التصدير الآمن لهذه المواد، مما سيفيد الأمن الدولي على المدى البعيد.

٤٧ - واسترسل قائلا إنه من المعروف أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز الأمن، وتدعم نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ومع ذلك، بينما سعت الدول العربية منذ عام ١٩٩٥ لإنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط، لم يُنفذ القرار الخاص بالشرق الأوسط بعد. لذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه. وهو يعرب عن قلقه إزاء عدم انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويدعو لانعقاده في عام ٢٠١٤، مما سيعزز احتمالات نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. كما يدعو إسرائيل إلى الامتثال للاتفاقات الدولية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات لدعم السلام والأمن في الشرق الأوسط. وتناضل الدول العربية لتحقيق الاستقرار والتفاهم والتنمية، وللطاقة النووية دور رئيسي في ضمان الرخاء. واختتم بقوله إن أي استثناء من حق الدول كافة في الاستمتاع باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية سيكون من شأنه إضعاف نظام الأمن النووي.

انتهت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١٦:٤٥.